مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :2781

الرباط في : 7/7/2017

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - عادي

غياب الأساس التعاقدي أو القانوني في فوترة بعض الخدمات من قبل الشركات المفوض إليها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أشار المجلس الأعلى للحسابات في التقرير الصادر في أكتوبر 2014، إلى أن الشركات المفوض إليها تقوم بفوترة بعض الخدمات دون أي أساس تعاقدي أو قانوني، بل وأحيانا في غياب الإنجاز الفعلي للخدمات وخصوصا المتعلقة بالأتاوى أو بفوترة التطهير السائل.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لجعل هذه الشركات تحتكم إلى الأساس التعاقدي أو القانوني في الفوترة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بووانو عبد الله